



## اتفاقية شراكة

بين

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

و

بلدية خنيس

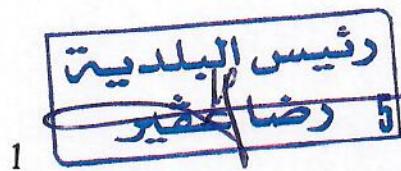
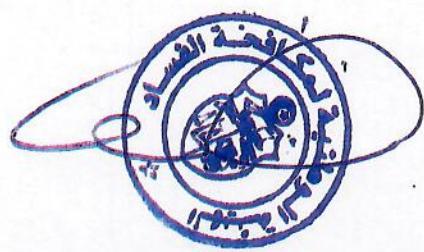
توطئة:

استنادا إلى أحكام الفصل الخامس عشر من الدستور التي أكدت على أن "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام ووفق قواعد الشفافية والتزاهة والنجاعة والمساءلة"،

وبناء على القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية،

والمرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد،

ومن أجل تفزيذ سياسة الدولة في إطار دعم مجهوداتها الرامية لمكافحة الفساد،



وتنفيذاً لمقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد  
وخطة عملها،  
وتعزيزاً لدور الجماعات المحلية ودعمها لتنظيم وتسخير برامجها وانجازها مشاريع  
للحد من مخاطر الفساد،

وفي إطار التعاون الثنائي بين بلدية خنيس والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

تم إبرام اتفاقية العمل الآتي نصها:  
بين المختصين أسفله:

من جهة

-بلدية خنيس ممثلة في شخص رئيسها

من جهة أخرى

-الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ممثلة في شخص رئيسها

تم الاتفاق على ما يلي:

الباب الأول

موضوع الاتفاقية

الفصل الأول:

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- ترسیخ مبادئ الحكومة الرشيدة وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية  
في مجال المعاملات الإدارية،

2



- دعم التعاون والتشاور والتنسيق بين بلدية خنيس والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفقاً للقوانين والترتيب الجاري بها العمل، توفير المعلومات والإحصائيات ذات الصلة بالفساد والرشوة.
- الاستفادة من تجارب وخبرات طرف الاتفاقية لتعزيز القدرات في مجال دعم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية في المعاملات الإدارية، إرساء مبادئ توجيهية للحد من الفساد ووضع نظم ملائمة لمكافحته طبقاً لإطار عام يحدد بالتنسيق بين طرف الاتفاقية،
- التعاون في إعداد وتنفيذ برامج التوعية في مجال إرساء مبادئ الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد.

### **الفصل 2:**

تهدف هذه الاتفاقية في نطاق العمل المشترك بين الطرفين إلى جعل بلدية خنيس بلدية نموذجية تطبق فيها أفضل ممارسات التسيير والتصرف وفقاً لمبادئ الشفافية والنزاهة باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحكومة الرشيدة.

### **الباب الثاني** **منهجية العمل**

### **الفصل 3:**

يتم التعاون بين بلدية خنيس والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في مجال مكافحة الفساد ضمن مشاريع يتم اختيارها ووضعها وفق برنامج سنوي، تحدد على ضوئه الأهداف المنتظرة والخطوات المتبعة ضمن جدول زمني محدد.



#### الفصل 4:

يحدث فريق عمل بين بلدية خنيس والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتكون من ممثلين عن كل جهة تعهد له مهمة تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه كما يمكن دعوة ممثلين عن هيئات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

#### الفصل 5:

يسعى فريق العمل المشترك لضبط برنامج تنفيذي لتفعيل محتوى هذه الاتفاقية.

كما يتولى القيام بالأعمال التالية:

- وضع التدابير التشاركية لمنع الفساد والكشف عن مواطنه داخل المصالح التابعة لبلدية خنيس بمساهمة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
- القيام بعمليات التأطير وتوفير المشورة لمعالجة شبهات الفساد الإداري والمالي داخل الهياكل التابعة لبلدية خنيس،
- إعداد وتنفيذ برامج توعوية في مجال الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد وإعداد لقاءات لنشر ثقافة النزاهة والشفافية في القطاعات الراجعة بالنظر بلدية خنيس بما يساهم في تطوير أدائها وتكرис مصداقيتها تجاه المتعاملين معها،
- العمل على إعداد برنامج تكوين ثنائي في المجالات ذات العلاقة بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد
- اقتراح الإصلاحات الضرورية لبعض المصالح البلدية والعمل على التقليل من الإجراءات الإدارية التي تعيق نجاعة العمل الإداري بها وفقاً لمنظومة إصلاحية شاملة لكل القطاعات مرجع النظر،
- برمجة أيام دراسية حول منظومة العمل الإداري داخل البلدية وسبل ترشيدها،



كما يعمل فريق العمل المشترك على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى طرف الاتفاقية لتفعيل برامج التعاون بينهما، ويتولى إعداد تقرير نصف سنوي يستعرض فيه مدى التقدم في تحقيق البرنامج التنفيذي واهم الأنشطة والتدخلات في هذا الإطار ويتم عرض هذا التقرير على السيدين رئيس البلدية ورئيس الهيئة.

### الباب الثالث

#### دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتنقيحها ومدة صلاحيتها

##### الفصل 6:

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين المعنيين. ويمكن تنقيحها بموجب ملحق وذلك بعد الاتفاق بين بلدية خنيس والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على محتواه.

يحق لكل طرف إنهاء العمل بالاتفاقية في حالة الإخلال ببنودها وذلك بإشعار الطرف الآخر في أجل ثلاثة (03) أشهر قبل تاريخ الفسخ، دون إلغاء البرامج المحددة مسبقا.

حددت المدة الزمنية لسريان مفعول هذه الاتفاقية بسنة واحدة قابلة للتجديد بمقتضى اتفاق الطرفين.

حرر بخنيس في 11 سبتمبر 2019

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد  
العميد شوقي الطبيبي

رئيس بلدية خنيس  
السيد رضا عقير



رئيس البلدية  
رضا عقير  
5

